الفكر السياسي الزيدي وأثره في الثورات اليمنية (1948-2011م)

د. فؤاد عبده الحاج البعداني

أستاذ الفكر الإسلامي المشارك ، كلية الآداب، جامعة إب ، اليمن

ملخص الدراسة

تتناول هذه الدراسة الفكر السياسي الزيدي في اليمن وتفاعلاته مع الثورة اليمنية، ابتداءً بالثورة الدستورية عام 1948م، ومروراً بثورة سبتمبر1962 م، وانتهاءً بالثورة الشبابية السلمية عام2011م ولعل الدور الأبرز للفكر الزيدي تجلى في الثورة الدستورية 1948م ضد حكم الإمام يحيى، الذي كان يحكم اليمن وفق المذهب الزيدي، إلا أنه انحرف عن العدل والشورى إلى الظلم والاستبداد والتوريث، مما أدى إلى ظهور معارضة سياسية قوية خرجت من صلب المذهب الزيدي وتبنت الفكر الثوري الزيدي المؤيد للخروج على الحكم الجائر، وانضم هؤلاء إلى الثوار السنة المحسوبين على المذهب الشافعي.

وهكذا في ثورة سبتمبر1962م، التحق بتنظيم الضباط الأحرار جمع من الضباط المحسوبين على المذهب الزيدي وأسهموا بفعالية في إسقاط حكم آخر أئمة المذهب الزيدي في اليمن وهو الإمام أحمد بن يحيى حميد الدين.

كما إن مشاركتهم في الثورة الشبابية السلمية التي انطلقت في مطلع العام2011م قد أثمرت في إسقاط حكم الرئيس علي عبدالله صالح، إذ شارك جمع كبير من المحسوبين على المذهب الزيدي في هذه الثورة. على أن أبرز مشاركة رسمية ممثلة للفكر الزيدي كانت في حزب الحق واتحاد القوى الشعبية، وهما الحزبان المنضويان تحت مسمى أحزاب اللقاء المشترك الممثلة للمعارضة اليمنية، فضلاً عن اشتراك التيار الحوثي في هذه الثورة. وهو التيار الثوري المتأثر بالثورة الإيرانية وحزب الله والفكر الشيعي الاثنى عشري، لكنه ينكر ذلك ويصر على أنه إنما ينتمي إلى المذهب الزيدي ،وانضم الحوثيون إلى هذه الثورة السلمية بعد خوضهم ستة حروب شرسة مع نظام الرئيس علي عبد الله صالح.

مقدمة الدراسة

مع أن الزيدية تمثل أقلية مذهبية في اليمن، إلا أن للفكر السياسي الزيدي حضوره الواسع في الواقع اليمني، وله أثره الفاعل في مجرى الحياة السياسية اليمنية منذ قرون عدة.

ولم يكن هذا الأثر بارزاً لمجرد أن اليمن ظلت تحت حكم نظرية الإمامة الزيدية طويلاً، بل لتأثير الفكر الثوري السياسي الزيدي على مسار المشهد السياسي اليمني، سواءً في السلطة أم في المعارضة، لاسيما في مسألة الخروج على الإمام الجائر.

على إن أبرز المشاهد السياسية التي افترق فيها الفكر السياسي الزيدي عن السلطة الحاكمة ظهر جلياً في أوائل الثلاثينيات من القرن العشرين أثناء حكم بيت حميد الدين، وهي الأسرة الهاشمية التي حكمت اليمن وفق نظرية الإمامة الزيدية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تعد محاولة أولى لاستجلاء أثر الفكر الزيدي في الثورات اليمنية، حيث لم يفرد هذا الموضوع – حسب علمي – في دراسة خاصة حتى اليوم، باستثناء إشارات مقتضبة في إطار الحديث عن الحركة الوطنية والثورة اليمنية، لا تقدم رؤية مكتملة للمسألة.

تساؤلات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الوقوف على معالم العلاقة بين الثورة اليمنية والزيدية، من أكثر من جهة:

أولاً: ارتباط الحكم الإمامي قبل الثورة بنظرية الإمامة الزيدية.

ثانياً: قيام الثورة اليمنية ضد الحكم الإمامي وفكرة الإمامة.

ثالثا: أثر الفكر الزيدي والمعارضة الزيدية في تفجير الثورة اليمنية.

أهداف الدراسة:

تحاول هذه الدراسة تقديم إجابات ناجعة تخدم البحث عبر التساؤلات الآتية:

- هل كان للفكر الزيدي والمعارضة الزيدية دور في إسقاط الحكم الإمامي وتفجير الثورة اليمنية؟
- هل سعت الثورة اليمنية بالمشاركة الزيدية إلى إسقاط الحكم الإمامي بوصفه نظاماً حاكماً مستبداً ومتخلفاً فحسب، أم أنها عمدت كذلك إلى إسقاط نظرية الإمامة الزيدية والقضاء عليها؟

عبر إحياء الدعوة الزيدية وإمامتها، ومطالبة الإمام يحيى بإصلاح جهاز حكومته والإدارة المتبعة، بأن يدخل في جهاز الحكم والإدارة عناصر قوية من ذوي الكفاءة والنزاهة القادرين على التقدم باليمن وحماية الدعوة الزيدية من التعثر أو الاستثارة؟ وقد أبدى الإمام يحيى تجاوبه مع هذه الخطة نتيجة الحرب السعودية اليمنية"(3).

رابعاً: تولية الإمام يحيى نجله الأكبر الأمير أحمد ولاية العهد.

وكانت هذه هي القاصمة في نظر هؤلاء المعارضين، الذين جزموا بانحراف الحكم الإمامي عن أصل النظرية الزيدية وفكر الإمامة، لاسيما بعد الانحراف الخطير المتمثل بفكرة (ولاية العهد) التي أقدم عليها الإمام يحيى بتولية نجله الأكبر سيف الإسلام أحمد ولاية العهد، في مبادرة سابقة تتنافى مع الإمامة في المذهب الزيدي، وهذا ما عارضه كثيرون، لاسيما الرموز الكبيرة في الأسر الهاشمية الزيدية، من الطامحين منهم إلى الإمامة المتطلعين لها ممن كانوا من كبار رموز النظام الحاكم نفسه وأعوان الإمام، أمثال الأمير عبدالله بن أحمد الوزير، والأمير علي بن عبدالله الوزير، والأمير حسين بن علي عبد القادر، " لقد استفزت هذه المسألة العناصر الطامحة في الإمامة كما لم تستفزها أية قضية أخرى وأثارت من المناورات والتكتيكات السياسية في أوساط السادة الحاكمين ما أضفى عليها طابعاً دراماتياً مملوءاً بالتوتر والحركة ذات المغزى والتنقل السريع من موقف إلى آخر"(4).

وهكذا ما إن جاءت أواخر الثلاثينيات حتى انتقل هؤلاء المعارضون للإمام إلى صفوف المعارضة اليمنية، وتحولوا من أعوانٍ للنظام إلى ناقمين عليه، من أنصارٍ للإمام يحيى إلى أعداءٍ له، " وهذا التحول هو رد فعل على سياسته تجاهها وإثارة موضوع البيعة لولي العهد (السيف أحمد) مما جعلها تدرك خطورة استمرار الوضع بهذه الصورة وأنها ستخسر حق المنافسة في الإمامة، كما خسرت مواقعها ومناصبها المهمة داخل النظام"(5).

ويبدو أن طمع هؤلاء المنافسين الكبار بالإمامة كان هو الدافع الأكبر الذي يحركهم، إذ لم يكن يهمهم اختيار عنصر صالح للإمامة بقدر ما كان يهمهم الوصول إليها، لذا زادت مخاوفهم من ضياع الإمامة منهم بعد فرار (سيف الحق إبراهيم) نجل الإمام يحيى من صنعاء إلى عدن وانضمامه إلى حركة الأحرار، " لأن سيف الحق يمكن له أن يرشح نفسه إماماً بسبب نسبه الهاشمي، مدعوماً بموقفه المناوئ لسياسة أبيه وإخوته، وبذلك تنتقل السلطة من بيت حميد الدين لبيت حميد الدين، وتحت هذا الدافع تجمعت الشخصيات الهاشمية الكبيرة الموجودة بصنعاء، وارتبطت بحركة الأحرار على أساس إبعاد بيت حميد الدين من السلطة، واقتسامها بين الأسر الهاشمية الأخرى التي تنافس جدودها على الإمامة مع أسلاف بيت حميد الدين"(6).

ولم يكن هؤلاء الهاشميون الكبار وحدهم الذين أعلنوا تذمرهم من الإمام يحيى وعارضوا ولاية العهد، بل يمكن إضافة مجموعة أخرى شاركتهم هذا التذمر وهذه المعارضة، هذه مجموعة صغيرة لكنها بارزة، خرجت من داخل البيت الزيدي نفسه، بل من داخل الأسرة الحاكمة، والمتمثلة في عدد من أولاد الإمام يحيى، الذين انزعجوا من إسناد أبيهم ولاية العهد لأخيهم الأكبر أحمد، في ظل طموح كل واحد منهم أن يحظى هو بهذا الموقع، مما ألبهم ضد أبيهم وأخيهم الأكبر، بدعوى أنهم أحق بالإمامة من الأمير أحمد الذي لا يصلح للإمامة – بنظرهم – لفساده وانحرافه.

ثم هنالك تنبيه لابد منه، من باب البيان والإنصاف، وهو أن الأسر الزيدية الهاشمية الكبيرة المنافسة لبيت حميد الدين لم تكن تنطلق في معارضتها للإمام يحيى لمجرد تطلعها للإمامة فحسب، فهذا تجنٍ عليها وعلى بعض أفرادها. صحيح أن الرموز الكبيرة والتقليدية فيها كانت كذلك، بيد أن الأمر ليس عاماً وشاملاً للجميع، فقد ظهر فيها معارضون مثقفون ومفكرون مستنيرون ودعاة تغيير وإصلاح شامل، تصدوا للانحراف السياسي والفكري لدى الحكم الإمامي بمجمله، وكانت معارضتهم لولاية العهد معارضة فكرية في إطار نظرية الإمامة في المذهب الزيدي، وكان هؤلاء المستنيرون من أبرز طلائع حركة الأحرار اليمنيين وأكثرهم نضجاً، لعل أبرزهم عبدالله بن علي الوزير، ومعه جمعٌ من آل الوزير وغيرهم من الأسر الهاشمية الزيدية.

ورأى هؤلاء المستنيرون أن ثمة انحرافاً فكرياً وسياسياً قد أصاب الحكم الإمامي، فبنوا معارضتهم وفق رؤية فكرية زيدية، رموا من خلالها إلى إنقاذ النظرية الزيدية في الإمامة من العبث والتحريف بما صنعه الإمام يحيى من تحويل الإمامة إلى ملكية لا صلة لها بالفكر الزيدي ولا بالفكر السياسي الإسلامي إجمالاً.

وحول هذا الأمر يقول زيد بن علي الوزير: " ما حدث في الإمام يحيى أمرٌ يختلف، إذ تعرضت النظرية لنقض قواعدها من الأساس، وما حدث لم يكن انحرافاً سياسياً فقط، بل رافقه ومهّد له انحراف بالنظرية أيضاً، فنحن نقف الآن بإزاء تحول نهائي من إمامية إلى ملكية، ومن الطبيعي أن يستدعي هذا التحول محاولة للقضاء على الأسس الفكرية للإمامة نفسها"(7).

وما صنعه الإمام يحيى بالفكر السياسي الزيدي وبالإمامة قد جعل هؤلاء المعارضين يتشبثون بأصل الإمامة الزيدية مبرراً للتمرد عليه، حيث إن " تحلله هذا قد أفقده في الواقع مبررات وجوده كإمام شرعي على رأس الدولة"(8). ذلك أن تأسيس الإمام يحيى لمملكة يحكمها هو وأولاده لا تتوافق مع الزيدية، بل " هذا ما تعارضه الدعوة الزيدية وروحها الثورية، وشروط إمامتها"(9)، والتي على

أساسها تولى الإمام يحيى حكم اليمن وفق النظرية الزيدية التي لا تنص على تمليك الحكم أو التوارث.

لذا فإن " تسمية السيف أحمد ولياً للعهد في حياته قد مثل تطوراً فكرياً وسياسياً مهماً، فمن ناحيةٍ خالف الإمام يحيى واحداً من أهم أسس الإمامة في الفكر السياسي الزيدي التي استمد منها شرعية حكمه في البداية، وعليها قام حكم الأئمة الزيدية في اليمن ما يزيد على ألف سنة، فتسمية السيف أحمد ولياً للعهد تعني تأكيد مبدأ الوراثة للإمامة، التي لا تقرها هذه الأسس"(10).

أما الفئة الثانية وهم الزيديون المعارضون من المستنيرين، فتتمثل في التيار الفكري التجديدي الإصلاحي التنويري داخل المدرسة الزيدية، وهم ثلةٌ زيدية مستنيرة ضمن إطار حركة الأحرار اليمنيين، بل هم من أبرز أعلام الفكر والتجديد والإصلاح في اليمن في النصف الأول من القرن العشرين. يتصدر هذه القائمة المفكر والأديب الكبير أحمد عبدالوهاب الوريث رئيس تحرير مجلة الحكمة، وأبو الثورة اليمنية، ورئيس هيئة النضال أحمد بن أحمد المطاع، والأستاذ الشاعر الأديب زيد الموشكي، وغيرهم من أفراد بعض الأسر الزيدية التي انضمت إلى المعارضة رغبةً في التغيير والإصلاح لا مجرد الطمع بالإمامة، مثل آل الحسيني وآل الحمزي. وبرز ضمن هذه المجموعة أفراد آخرون من بعض طلائع الشباب الزيدي المستنير الحر الذين قرر الالتحاق بركب المعارضة اليمنية، أمثال حسين الكبسي ومحمد قاسم أبو طالب، وأحمد بن محمد الشامي، وغيرهم.

فهذا تيار تجديدي مستنير انطلق في معارضته من حس وطني ووعي إسلامي ورؤية إصلاحية، وقد تحرر هؤلاء من المذهبية الضيقة والطائفية المتزمتة والعقلية المتعصبة، وخلعوا رداء الزيدية الهادوية التقليدية، ومالوا إلى الاجتهاد الحر والفكر الإسلامي الوسطي والمستنير، حتى ليصعب عدّهم زيدية مقارنة بالزيدية المتعصبة في اليمن، إلا أنهم كانوا وظلوا يحملون الفكر الزيدي في جوانبه المشرقة، إذ ينأون بأنفسهم عن الجمود والتقليد والتعصب والغلو المحسوب على المذهب الزيدي.

وقد تأثر رجال هذا التيار الحر بمدرستين فكريتين إصلاحيتين، الأولى: مدرسة التجديد والإصلاح اليمنية الحديثة، التي وضع لبناتها الأولى الإمام المجدد محمد بن إبراهيم الوزير، ثم سقى غرسها الإمامان المجددان الحسن بن علي الجلال، ومحمد بن مهدي المقبلي، وأينع شجرها الإمام المجدد محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، وقطف ثمارها وأرسى معالمها المصلح الكبير محمد بن علي الشوكاني، وهؤلاء الخمسة قد خرجوا من رحم المذهب الزيدي، وتحرروا من التقليد والجمود والتعصب والمذهبية، وحملوا راية التجديد والإصلاح، وثاروا على الظلم والاستبداد وقارعوا

أئمة الجور، وتبنّوا تغييراً وإصلاحاً في عصورهم حسب مقتضيات الواقع ومتطلبات المرحلة التي عاشوها. وإلى هذه المدرسة الرائدة ينتسب هذا التيار الذي نتحدث عنه، تيار المعارضة الزيدية للحكم الإمامي، ويعد امتداداً لفكرها ومنهجها.

أما المدرسة الثانية التي تأثر بها هذا التيار الإصلاحي المعارض، فهي مدرسة (الجامعة الإسلامية) وأعلام النهضة العربية والإسلامية الحديثة، لاسيما فكر الشيخ جمال الدين الأفغاني وتلميذه الإمام الشيخ محمد عبده والسيد محمد رشيد رضا صاحب المنار والكواكبي المفكر الثائر ضد الاستبداد، ثم فكر حركة الإخوان المسلمين ومؤسسها الإمام الشيخ حسن البنا.

وقد ابتدأت معارضة هذا التيار بشكل متدرج بدءاً من الدعوة إلى الإصلاحات اللازمة في كافة المجالات، وتبنى هذه الدعوة أحمد بن عبد الوهاب الوريث بما كان يكتبه في مجلة الحكمة التي كان يرأس تحريرها وكانت نبراساً للدعوة إلى التجديد والإصلاح، ويساعده فيها كذلك أحمد المطاع. وتطورت دعوة هؤلاء بالاتجاه إلى النقد والدعوة إلى "حياة متطورة متحررة من قيود الإمامة الزيدية والحكم المطلق ومن كل ما يقف في طريق التقدم باليمن إلى مستوى الحضارة المعاصرة، على أن يكون ذلك التقدم في إطار الروح الإسلامية الصحيحة، وهذا ما كان يهدف إليه المستنيرون من الشباب بقيادة أبي الثورة أحمد بن أحمد المطاع العلوي"(11).

إلا أن الأمر تطور عند مساعده المطاع كثيراً، الذي أسس عام 1354هـ (هيئة النضال)، وضم إليها شخصيات بارزة من الزيدية والشافعية ممن أقنعهم بفكرة المعارضة للإمام يحيى وتبني إصلاح أوضاع اليمن.

ويمكن إجمال أبرز أهداف هذا التيار الإصلاحي وفق المقاربة الآتية:

- التحرر من قيود الإمامة الزيدية.
- التحرر من الحكم الفردي المطلق.
- مقارعة الاستبداد والطغيان والكهنوت الإمامي.
- مواجهة انحرافات الإمام عن قواعد المذهب الزيدي.
- النهوض باليمن والتقدم بها إلى مستوى الحضارة المعاصرة.
- إحياء الروح الإسلامية الصحيحة وكشف ممارسات الإساءة للدين الإسلامي.
- الدعوة إلى إصلاح الأوضاع في مختلف مجالات الحياة.
- إحياء واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وعلى الرغم من انفتاح واستنارة هؤلاء في فكرهم ودعوتهم الإصلاحية، إلا أنهم بالفعل كانوا "

مجموعة علماء ومثقفي المذهب الهادوي، الذين عارضوا الإمام يحيى، منطلقين من مبادئ المذهب، وحجتهم في ذلك انحراف الإمام يحيى عن ركائز وقواعد المذهب الهادوي، ويستندون إلى مبدأ الخروج على أئمة الجور والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهؤلاء ممن لا يطمحون إلى الإمامة لافتقادهم بعض شروطها، وخروجهم عن دائرة المنافسة.. ويمكننا تسميتهم بالتيار المناهض للإمامة من أعماق ثقافتها"[12].

فقد ناهض هذا التيار انحرافات الإمام الفكرية والسياسية والثقافية، وتصدى لسياسة التجهيل والتهويل والتخويف التي اتبعها، واحتسب هؤلاء المستنيرون على حكم الإمام يحيى، نشر الشعارات الساذجة والأباطيل والترهات السخيفة التي تهدف لحماية ملكه، بينما هي تشوه الإسلام والزيدية بوجه خاص، فقد روجت شعارات جديدة تناقض تماماً الأسس الفكرية للزيدية نفسها، مثل شعار: (للدولة الظالمة في اليوم ألف حسنة) و(الأمان قبل الإيمان)، إلى غير ذلك من شعارات استهدفت تخدير الأمة والحد من حيويتها؛ كتقديس الإمام وأبناء الرسول، بحيث أصبح المحور هو الشخص لا الفكرة[13].

وإذا كان الوريث قد فارق الحياة مبكراً وهو في ريعان شبابه، فإن الآخرين قد واصلوا عملهم ونشاطهم بدأب وحيوية، وتجاوزوا ما تعرضوا له من اعتقال وسجن، وظلوا كذلك حتى قيام ثورة 1948م الدستورية، واستشهد أغلبهم بعد إخفاق الثورة إعداماً.

المبحث الثاني: المشاركة الزيدية في الثورة الدستورية 1948م

بعد تأسيس حزب الأحرار في عدن عام 1944م، بحضور بارز للمعارضة الزيدية، بدأت الخطوات حثيثة نحو اجتثاث حكم الإمام يحيى، وكان الحدث الأبرز هو التحاق الأمير إبراهيم نجل الإمام يحيى بالأحرار، ثم تأسيس الجمعية اليمانية الكبرى التي ترأسها.

وبين الأعوام 1946- 1948م تطورت الأحداث، وتشابكت المواقف، وتعززت الاتجاهات، وترسخت القناعات، واقترب موعد إشعال جذوة الثورة بمشاركة فاعلة للمعارضة الزيدية.

وليس المقام هنا مقام تفصيل فيما يتعلق بمقدمات هذه الثورة وتفاصيل الإعداد لها والسير فيها، إذ المهم هنا فقط هو الإشارة إلى الدور الزيدي، المتمثل بالمعارضة الزيدية المشار إليها سابقاً، والذي كان من أبرز الأدوار وأكثرها فاعلية في قيام الثورة، بل إن الفكر الزيدي كان وقوداً أشعل فتيلها.

وكما تشكلت المعارضة الزيدية لحكم الإمام يحيى ببواعثها وأهدافها، كان كذلك دورها الحيوي، سواء، تيار الأسر الهاشمية الكبيرة المنافسة لبيت حميد الدين والطامعة بالإمامة، أم تيار التغيير والإصلاح المعارض لانحرافات الحكم الإمامي الفكرية والسياسية، بالإضافة إلى الأمير إبراهيم بن

يحيى حميد الدين، الذي شارك بحماسة لا تقل عن حماسة الآخرين.

وهؤلاء الزيديون المعارضون جميعاً قد شاركوا في تكوينات الحركة الوطنية اليمنية، ابتداءً بتأسيس حزب الأحرار ثم الجمعية اليمانية الكبرى التي ترأسها الأمير إبراهيم، وانتهاءً بالثورة الدستورية.

صحيح ما يقال أن بعض الزيديين المعارضين قد أسهموا في الثورة الدستورية ليس رفضاً للإمامة الزيدية وانقلاباً عليها، بل نقمة على حكم بيت حميد الدين وعقلية الإمام يحيى الاستبدادية، التي أبعدتهم عن السلطة، وحالت بينهم والإمامة، وأنه لم يعد يحكم بالمذهب الزيدي وقد خرج عن كثير من مبادئه وتعاليمه، لاسيما في مسألة توريث الإمامة لأولاده، ما جعل مشاركتهم في الثورة تصحيحاً للإمامة وفق النظرية الزيدية لا انقلاباً عليها، مع سعي حثيث لهم بالوصول إلى الإمامة، وهذا لن يتأتى لهم إلا بالثورة المسلحة واستئصال بيت حميد الدين تماماً.

بيد أن الزيديين المعارضين هاشميين وغير هاشميين قد شاركوا في الثورة الدستورية وفق رؤية إصلاحية تغييرية، رأوا في الثورة أقصر الطرق إلى التخلص من الحكم الإمامي الطغياني، واستبداله بحكم إسلامي راشد يرتكز على الدستور والشورى والعدل، سواءً أكان بإمامة أم بدونها.

وكان للفكر الثوري في المذهب الزيدي دورٌ مؤثر في هذه المشاركة الفاعلة وفي تأجيج الثورة الدستورية وإشعال جذوتها.

وبناءً على نظرية الخروج على الإمام الجائر؛ رأى هؤلاء الزيديون مشروعية بل ضرورة الخروج على الإمام يحيى، لجوره وظلمه واستبداده وفساده وانحرافه عن المذهب الزيدي، وافتقاده لكثير من شروط الإمامة، ولعدم أهليته للحكم؛ مما يقتضي إبعاده واستبداله بإمام آخر مؤهل للإمامة.

وهكذا انطلقت المواقف الزيدية المعارضة منبثقة عن " المذهب الزيدي نفسه القائم في جذوره التاريخية على نظرية الخروج على الإمام الظالم، والتي تُعطي الخارجين الحق في وضع حدٍ للانحراف كما تعطي المنافسين حق الانقضاض والسيطرة"(14).

والشيء اللافت هنا أن الفكر الزيدي قد فرض نفسه بقوة على حركة الأحرار، لاسيما في مسألتي الإمامة والخروج على الإمام الجائر، إذ اقتنع الجميع بأن يكون الحكم البديل حكماً إمامياً دستورياً، باختيار إمام مجتهد من نسب فاطمي، مؤهل للحكم مستوفٍ لشروط الإمامة، يحكم وفق نظام الحكم الدستوري الشوروي. وهذه الصيغة أرضت الجميع زيدية وشافعية، ومن ثم أوجدت أرضية مشتركة بين أطراف عدة اجتمعت على غاية واحدة، هي القضاء على حكم بيت حميد الدين، واستبدال إمام ظالم بإمام عادل، وإقامة حكم دستوري معاصر بروح حضارية، وفق نظرية الإمامة

الزيدية.

وعلى الرغم من تباين الدوافع واختلاف التوجهات إزاء تفجير الثورة، فإن العامل المشترك جمع الجهود، وللم الأطراف المبعثرة، في بوتقة واحدة، وفي جبهة مشتركة تبدو وكأنها نسيج واحد.

ومما ينبغي التأكيد عليه هنا؛ أن عموم رجال الحركة الوطنية اليمنية الذين كانوا يتطلعون إلى الانقلاب على الحكم الإمامي والقضاء عليه، كان يحدوهم أملٌ أن يتمكنوا من إقامة حكومة دستورية مدنية قائمة على المؤسسات المتعارف عليها في البلدان الديمقراطية، وليس نظام حكم إمامي، وهذا ما أكدّ عليه الشماحي بقوله: " كانت أفكار رؤساء المنظمات بما فيها الجماعات العسكرية، تهدف إلى إقامة حكومة شعبية شورية - أي ديمقراطية - ليس عليها ملك ولا إمام متحكم بل حكومة لها مجلس أعلى أو رئيس جمهورية"(15).

إلا أن وجود الشخصيات الزيدية في إطار المعارضة المنطلقة للتخلص من حكم بيت حميد الدين، بالإضافة للقبائل الشمالية التي لا تعرف نظاماً للحكم سوى النظام الإمامي عبر قرون طويلة من حُكمه، والتي لا يمكن كسب تأييدها بغير الحكم الإمامي، وإقناع هذه القبائل بحكم شوروي دستوري جديد يتطلب زمناً طويلاً والوقت حرج جداً نظراً لتسارع الأحداث وانكشاف أوراق المعارضة، وتسرب خبر الحكومة الدستورية، ومن ثمّ " لم يبق من وجه إلا اجتذاب القبائل عن طريق حكم إمامي، يكون مؤقتاً، يمثل دور انتقال من حكم الإمامة الزيدية، إلى الحكم الشعبي، واشتداد النقاش حول الأخذ بهذا الدور الانتقالي، انتهى على مضض بالأخذ بهذا الدور الانتقالي"(16).

ويؤكد على هذا التفكير أحد رجالات ثورة 1948م، حيث يرى الأستاذ محمد عبد الله الفسيل أن التفكير كان " منصباً على تغيير نظام الإمامة التقليدي واستبداله بإمامة حديثة متطورة تستطيع أن تحقق الإصلاح وتتغلب على الثغرات الكثيرة في بنيان (الإمامة) التاريخية المهترئة. ولذلك توصل الأحرار إلى مفهوم الإمامة الدستورية، والتي تضمن بدورها المحافظة على شكل النظام لكنها تطوعه في الوقت نفسه لاحتياجات العصر"(17).

وهكذا توصل الأحرار إلى الإبقاء على نظام الإمامة لكن بثوب مقبول وبرؤية تجديدية لها ولمرحلة مؤقتة، على أن الفرصة إذا حانت لتغيير الحكم الإمامي نهائياً فلن يتوانوا في ذلك. وهذا ما أكدت عليه شخصية أخرى من رجالات ثورة 1948م، حيث يقول القاضي محمد الربيع: "عندما وجد الأحرار أنفسهم مضطرين في فترة لاحقة لإخلال إمامة دستورية بدل الإمامة التقليدية كانوا واضعين

في اعتبارهم أن تكون الإمامة الدستورية فترة مرحلية يمكن الاستعاضة عنها مستقبلاً بإعلان النظام الجمهوري"(18).

وبعد التوصل إلى هذه الرؤية، بدأ التفكير الجدي في اختيار إمام دستوري قوي ومقبول ومؤهل بكافة الشروط اللازمة، وقد "ظل اسم الإمام الدستوري الجديد مجهولاً، فالأمر لم يحسم بعد، والخيارات أمام قادة المعارضة تتراوح بين أربع شخصيات:

- ولي العهد السيف أحمد بن يحيى حميد الدين.
- الأمير عبد الله بن أحمد الوزير.
- الأمير علي بن عبد الله الوزير.
- الأمير علي بن حمود شرف الدين"(19).

وبعد مشاورات طويلة، وأخذ ورد، ودراسة مستفيضة للشخصيات المقترحة، رأى الأحرار أن " هناك شخصيات من غير بيت حميد الدين لها مقامها بين القبائل، وهذه الشخصيات: الأمير عبد الله الوزير، والأمير علي الوزير والأمير علي بن حمود شرف الدين، وأقوى الثلاثة وأجمعهم لشروط الإمامة الزيدية التي من شروطها سلامة الحواس الظاهرة والباطنة هو عبد الله الوزير فليختر إماماً، وتتخذ الحيطة من تغلبه وتحويله الحكم إلى الاستبداد والطغيان"(20).

ويبدو أن اقتناع المعارضة بشخصية الأمير عبد الله الوزير إماما، كان نتيجة دراسة شاملة للشخصيات المقترحة، وبناءً على نصيحة الأستاذ الفضيل الورتلاني باستبعاد ولي العهد أحمد، " إذ كان يرى أن ولي العهد السيف أحمد يمثل خطراً على مشروع الميثاق... ويبدو أن هذا الرأي وافق هوى في نفوس الآخرين، فتم استبعاد ولي العهد من خيارات المعارضة ووقع الاختيار على الأمير عبد الله بن أحمد الوزير ليكون إماماً دستورياً لليمن بعد وفاة الإمام يحيى"(21). وما سبق كله إشارات واضحة إلى الحضور الزيدي القوي والفاعل في الإعداد للثورة الدستورية.

ومن جهة أخرى، فقد كان للمعارضة الزيدية إسهام بارز في إعداد وصياغة الميثاق الوطني المقدس وإقراره والقبول به إجمالاً، مع وجود بعض التحفظات عند بعض الرموز التقليدية من رؤوس الأسر الكبيرة. فقد اشترك في وضع الدستور من جهة الزيدية: حسين الكبسي وعبد الله بن علي الوزير وأحمد المطاع وأحمد بن محمد الشامي. ويؤكد القاضي الشماحي على أن الدستور قد كتبه أحمد بن محمد الشامي، وأُرسلت منه نسخ بخط الشامي إلى الزبيري والنعمان(22).

وفي الوقت نفسه، لم يكن جميع المعارضين الزيديين على قناعة تامة بمضمون الميثاق الوطني، بل قبلوا به إجمالاً، مع وجود بعض التحفظات على بعض الرموز الزيدية التقليدية من رؤوس الأسر

الكبيرة، إذ أن هؤلاء قبلوا به على مضض لتحقيق أهدافهم في الوصول إلى الإمامة وإسقاط إمامة بيت حميد الدين، وهذا ما جعلهم يلحقون بركب الأحرار ويشتركون في أحداث الثورة الدستورية، مثل كبار بيت الوزير، " على الرغم من جمود وتقليدية آل الوزير، وعلى رأسهم الإمام عبدالله بن أحمد الوزير، وعدم اتفاقه مع الأحرار في كثير من أفكارهم، وعلى رأسها فكرة الميثاق الوطني المقدس نفسها"(23).

فتوى قتل الإمام يحيى زيدية:

يؤكد رموز ثورة 1948م أن السبب الرئيس في تعجيل إشعال فتيل الثورة، يرجع إلى تسرب خبر الحكومة الدستورية، ووصول الخبر إلى الإمام يحيى نفسه، عندها خشي رجال المعارضة من سبق الإمام إلى القضاء عليهم، فكان لابد حينها من اتخاذ خطوات سريعة وحاسمة، واستقر الأمر على اغتيال الإمام يحيى بصنعاء وولي عهده بتعز، على أن يُنفذ عملية الاغتيال بضعة عشر رجلاً من القبائل على رأسهم الشيخ علي ناصر القردعي وهو شيخ قبلي زيدي المذهب موالٍ لرجال لثورة الدستورية .

واللافت أن الإصرار على التعجيل بقتل الإمام قد جاء من عبدالله الوزير وبعض أعوانه، إلا أن القردعي قد طلب فتوى شرعية بجواز قتل الإمام الطاعن في السن. ويشير الشماحي إلى هذا التحرج بقوله: " فإذا بالقردعي يتحرج من قتل الإمام يحيى قبل أن يعطى وثيقة تبرر القتل يلقى بها ربه، فشرح له الوزير مبررات القتل وأعطاه الوثيقة"(24).

وصدرت فتوى أخرى أعدها حسين الكبسي وعدد من علماء الدين أجازت قتل الإمام يحيى باعتباره خارجاً عن الشريعة بناء على طلب الموكل إليهم تنفيذ مهمة الاغتيال(25). والكبسي وأغلب الذين اشتركوا معه في إعداد الفتوى هم كذلك من أنصار الزيدية.

ومن جهة أخرى، فإن أغلب الذين تولوا الإشراف على تنفيذ مهمة الاغتيال كانوا من المعارضة الزيدية، فقد كانت الاجتماعات بمنفذي العملية تجري في منزل عبدالله بن أحمد الوزير، وكان يحضرها جمع من المعارضين، وقد أوكلت مهمة الإشراف على التنفيذ إلى عبدالله بن علي الوزير الذي اجتمع بالمجموعة المنفذة ليلة التنفيذ وأخذ منهم العهود والمواثيق في أن لا يترددوا في التنفيذ، كما تليت عليهم الفتوى المجيزة لقتل الإمام(26).

وهكذا كانت فتوى قتل الإمام يحيى من بعض كبار الرموز الزيدية المعارضة، أحدهم عبدالله الوزير المختار إماماً لليمن من بعد الإمام يحيى، وكذلك كانت إجراءات المتابعة والإشراف يقوم عليها زيديون معارضون، ما يؤكد على عمق الدور الزيدي في تفجير الثورة، استمداداً من فكرة الخروج

على الإمام الجائر في المذهب الزيدي.

ولم تكن فكرة اغتيال الإمام سابقة في خطة الثورة، بل " إن فكرة الثورة باغتيال الإمام وولي عهده أحمد كانت طارئة أملتها ضرورة الموقف الحرج الذي وجدت قيادة التنظيم نفسها فيه، وفي هذه الحالة لا توجد علاقة بين الميثاق والثورة بالاغتيال، فالميثاق وافق عليه الجميع على أساس الحكم بموجبه بعد موت الإمام وليس بعد قتله"(27).

وفي يوم 17 فبراير 1948م الموافق 7 ربيع الآخر 1367هـ تم تنفيذ الخطة وقُتل الإمام يحيى ورئيس وزرائه في منطقة حزيز خارج صنعاء، بينما أخفقت مجموعة تعز في اغتيال ولي العهد الذي تمكن من الفرار، وكان فراره سبباً رئيساً في القضاء على الثورة، وعودة بيت حميد الدين من جديد إلى حكم اليمن، بتنصيب ولي العهد أحمد نفسه إماماً لليمن خلفاً لوالده المقتول.

ثلاثة أسابيع فقط من يوم إعلان الثورة والحكومة الدستورية إلى إسقاطها بواسطة القبائل التي ألّبها أحمد وأباح لها صنعاء، وألقى القبض على العشرات من كبار رجال المعارضة، بما فيها المعارضة الزيدية ووضعوا في السجون الرهيبة وتم تنفيذ حكم الإعدام في أغلبهم.

شهداء الثورة الدستورية من الزيديين:

لقد سيق رجال الثورة مكبلين بالحديد إلى المعتقلات الشهيرة في حجة وصنعاء، ثم بدأ مسلسل سوقهم إلى ساحة الإعدام تباعاً دون محاكمة عادلة. وكان عدد شهداء ثورة 1948م تسعة وعشرين رجلاً من كبار أعلام اليمن من المفكرين والعلماء والمصلحين، منهم اثنا عشر رجلاً من أبرز الشخصيات الزيدية المعارضة، هذا فضلاً عن الذين نجوا من الاعتقال، أو الذين سجنوا ولم يعدموا، سواء قبل الثورة الدستورية أم بعدها.

وهذه قائمة بأسماء الشخصيات الزيدية المعارضة التي نفذ فيها الإمام أحمد حكم الإعدام حسب الترتيب الزمني لإعدامهم:

- الإمام عبدالله بن أحمد الوزير
- زيد بن علي الموشكي
- محمد بن علي الوزير
- أحمد بن أحمد المطاع
- محمد بن محمد الوزير
- عبدالله بن محمد الوزير
- حسين الكبسي

الشخصيات الزيدية في الحكومة الدستورية:

باستعراض ملحق الميثاق الوطني المقدس الذي تضمن تشكيلة الحكومة الدستورية المزمع مباشرتها لأعمالها بعد إطاحة بحكم الإمام يحيى ؛ يتضح حجم الحضور الكبير للشخصيات الزيدية في مختلف المواقع والمناصب، بل في أبرزها وأكثرها أهمية، ما يؤكد سعة مشاركة المعارضة الزيدية في الانقلاب على الإمامة واستبدالها بحكم دستوري جديد.

وقد احتلت رموز المعارضة الزيدية المواقع الثلاثة الأولى والأساسية وهي كما يأتي :

- الإمام عبدالله بن أحمد الوزير ← إمام الثورة الدستورية.
- الأمير علي بن عبدالله الوزير ← رئيس مجلس الوزراء.
- الأمير إبراهيم بن يحيى حميد الدين ← رئيس مجلس الشورى.

وتضمنت قائمة الوزراء الأسماء الآتية :

- حسين بن محمد الكبسي ← نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية.
- حسين بن علي عبدالقادر ← وزير الدفاع.
- عبدالرحمن حسين الشامي ← وزير الشؤون الاجتماعية.
- علي بن حمود ← وزير العدل.
- عبدالقادر بن عبدالله ← وزير الأوقاف.
- أحمد بن أحمد المطاع ← وزير التجارة والصناعة
- حسين بن علي الويسي ← وزير المواصلات.
- علي بن إبراهيم ← وزير الأشغال
- الأمير علي بن يحيى حميد الدين ← وزير دولة.

وفي قائمة مديري الوزارات، وردت الأسماء الآتية :

- محمد حسين عبدالقادر ← مدير وزارة العدل.
- زيد بن علي الموشكي ← مدير وزارة الداخلية.
- يحيى بن أحمد زبارة ← مدير وزارة المواصلات.

وفي قائمة كبار الموظفين غير الشوريين، وردت الأسماء الآتية :

- العلامة زيد عقبات ← محافظ صنعاء وأمير لوائها.
- محمد بن أحمد الوزير ← أمير لواء عمران.
- محمد بن حسين الوادعي ← أمير لواء الشام.

- حسين الشامي ← أمير لواء خجة.
- محمد بن أحمد باشا ← أمير لواء تعز.

وفي قائمة الموظفين الشوريين، وردت الأسماء الآتية:

- العلامة أحمد الكحلاني ← رئيس هيئة كبار العلماء
- محمد بن محمد زبارة ← وكيل.
- العلامة قاسم الوجيه ← الحاكم الأول.
- محمد يحيى الذاري ← الحاكم الثاني.
- يحيى محمد عباس ← رئيس الاستئناف.
- عبدالله بن علي الوزير ← مدير الدعاية والنشر.
- محمد أحمد المطاع ← وكيل الدعاية والنشر.
- أحمد محمد الشامي ← سكرتير مجلس الوزراء.
- محمد بن محمد اسماعيل ← سكرتير الشؤون الاجتماعية.
- أحمد عبدالرحمن الشامي ← مدير أملاك الحكومة.
- يحيى الحبشي ← مفتش التجارة والصناعة.(34)

وإجمالاً فقد حصلت الشخصيات الزيدية المعارضة على أربعين مقعداً متنوعاً في حكومة الثورة الدستورية، من أصل سبعين مقعداً، أي أكثر من النصف بخمسة مقاعد.

المبحث الرابع:

آثار الثورة الدستورية في الفكر الزيدي

إن إخفاق الثورة الدستورية لا يعني أنها لم تُحدِث أي تغيير وتأثير، صحيح أن الوضع السياسي عاد كما هو عليه وعادت الإمامة الملكية بإمام أقوى من السابق، وخفتت الأصوات المعارضة وغاب صوت الفكر الحر ودعوة الإصلاح والتجديد، إلا أن هزات عنيفة قد تعرضت لها الإمامة الزيدية ومفاهيمها التقليدية السقيمة، مقابل استفاقة فكرية محدودة في وعي المجتمع اليمني، الذي وجد بعض مسلماته وقناعاته تهتز أمام عينيه، لاسيما شخصية الإمام يحيى التي كان لها من العظمة والقداسة، مالا يخطر ببال أحد أنها قد تسقط، وتغيب عن الساحة بكل هذه البساطة.

فالانقلاب على الإمام واغتياله " قد أحدث ثغرة وهزة فكرية وروحية عميقة في وعي الناس. إن موت الإمام رغم فشل الانقلاب، قد أحدث شرخاً غائراً في البناء الفوقي اللاهوتي الإقطاعي الإمامي وزعزع وخلخل الكثير من المفاهيم والتصورات الغيبية حول الإمامة وفكرها شديد الحضور

في وعي ونفسية الإنسان اليمني، كوعي ديني له عمق وجود في البنية الذهنية والسيكولوجية الشعبية. فكيف يموت ظل الله في الأرض الحاكم بأمره؟ وبخاصة إذا ما أدركنا أن هذا الوعي والسيكولوجية قد تشكلا خلال قرون طويلة أضحيا معها كالحقائق الخالدة، شبه الإيمانية"(35).

فلم يكن الشعب اليمني يهاب شيئاً كهيبته الإمام، ولا يُعظِّم شيئاً بعد الله كتعظيمه للإمام، الذي كان ينظر إليه من المقدسات، ولكن الذي حدث بعد الثورة " أن قداسة الإمام لم تعد هي بعد 1948م فقد ضربت في الصميم، وأصبحت الأكثرية الواسعة من الشعب تقيمها بقيمة سياسية بخلاف ما كان يفسر أو يطرح من مفاهيم دينية عنها"(36). بل يمكن القول أن ثورة 1948م قد أجهزت على صنمية الإمام وأسقطتها في ضمير المجتمع اليمني.

ومع أن الإمامة لم تلغ في ثورة 1948م، بل إنها جاءت بإمام جديد، بيد أنها "بإحلالها إمام محل إمام قد قفزت بالوعي الوطني خطوة كبيرة إلى الأمام، لأنها في أقل الأحوال قد عملت على تقييد سلطة الإمام التقليدية المطلقة بنوع من الشروط الدستورية، وهذا يشكل بحد ذاته ميزة وليس عيباً"(37).

ويكفي أن ثورة 1948م وميثاقها الإصلاحي ومحاولات إصلاح النظام السياسي بعيداً عن قيود الإمامة كان تطوراً كبيراً، سعى إليه الأحرار بجرأة وقوة، بل " ما يجب إدراكه أن أحرار 1948م حاولوا إحداث تعديلات في البناء السياسي لنظام الحكم وهي بالنسبة للحكم الإقطاعي الإمامي الثيوقراطي وبالنسبة لوعي المجتمع حينها، أمر يرتفع إلى مصاف التهور والجنون بل والمروق والكفر"(38).

والشيء الأكثر أهمية هنا، أن التصحيح الفكري وغربلة المفاهيم وتقديم رؤى فكرية سليمة كان هو الأبرز في ثمار ثورة 1948م التي انطلقت من الفكر في معالجاتها وخطواتها، " ومجمل القول فيها أنها – بحكم شروطها وظروفها – محاولة أولية لإعادة الصورة إلى مكانها الصحيح في إطارها الإسلامي، وإن ضميرها كان أكثر وضوحاً وتحسساً من تفكيرها السياسي"(39).

وفوق هذا وذاك فقد كشفت الثورة الدستورية عن انحراف عقدي وفساد فكري لدى الإمامة ما كان يتوقع وجود ذلك عموم الناس المغطى عليهم بركام الجهل والتخلف الذي ألفوه. " والحق أن ثورة الدستور قد كانت معركة بين العقيدة والانحراف، بين الحكم المطلق والدستور"(40).

المبحث الخامس:

ثورة 26 سبتمبر 1962م والقضاء على الحكم الإمامي

لقد مهدت الثورة الدستورية لقيام ثورة 26 سبتمبر، التي جاءت بعد معاناة يمانية دامت أربع عشرة سنة هي الفترة التي حكم فيها اليمن الشمالي الإمام أحمد بن يحيى حميد الدين، والذي كان حكمه أسوأ من حكم أبيه، إذ تعرض خلالها لعدة محاولات انقلابية فاشلة، أصيب في آخرها بجروح بليغة ظلت تلازمه لمدة عامين حتى توفي يوم 19 سبتمبر 1962م.

تولى بعده الإمامة نجله الأمير البدر لأسبوع واحد، حيث سرعان ما تحرك تنظيم الضباط الأحرار وفجر الثورة وأسقط الحكم الإمامي وأعلن عن قيام النظام الجمهوري يوم 26 سبتمبر\أيلول 1962م.

وقد ورد في البيان الأول للثورة ما يأتي:

" وأهداف الثورة هي:

- القضاء على الحكم الفردي المطلق والقضاء على النفوذ الأجنبي.
- إنهاء الحكم الملكي وإقامة حكم جمهوري ديمقراطي إسلامي أساسه العدالة الاجتماعية لدولة تمثل الشعب وتحقق مطالبه السياسية العامة للجمهورية العربية اليمنية.
- إحياء الشريعة الإسلامية الصحيحة بعد أن أماتها الحكام الطغاة الفاسدون، وإزالة البغضاء والأحقاد والتفرقة السلالية والمذهبية"(41).

وقد اختزلت أهداف الثورة المعلنة فيما بعد إلى ستة أهداف كان الهدف الأول منها: التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما، وإقامة حكم جمهوري عادل، وإزابة الفوارق والامتيازات بين الطبقات(42).

وقد كان إنهاء الحكم الإمامي ، هو أساس قيام الثورة، " حيث انحصر الهم النهائي للقوى الأساسية المفجرة للثورة بالإطاحة بالإمامة وإقامة النظام الجمهوري كبديل سياسي للإقطاع الإمامي الثيوقراطي التاريخي"(43).

والإطاحة بالإمامة تعني الإطاحة بكل أفكارها وقيمها وأساليبها وممارساتها، لاسيما ما يتصل بالبنية المذهبية المتعصبة لها، والنزعة العنصرية والطائفية التي ارتكزت عليها. وهذا ما دار في خلد تنظيم الضباط الأحرار أثناء اجتماعاتهم التمهيدية للثورة، والتي أقروا فيها العمل على " نسف نظام حكم الأئمة في الشمال وتغيير الواقع السياسي والاجتماعي من الشطر الشمالي من بلادنا، وخلق نظام جمهوري تشارك كل الجماهير اليمنية، وبناء مستقبل أفضل قائم على أساس علاقات

اجتماعية جديدة تنتفي معها كل العلاقات المتخلفة القائمة على أساس الطائفية والسلالية والقبلية، وتختفي معها كذلك كل صور الإذلال والقهر الاجتماعي"(44).

ولأن الإمامة الزيدية في اليمن ارتبطت بالعنصرية والطائفية والتمييز الطبقي، فإن ثورة سبتمبر أيلول، استهدفت الإمامة ليس في نظام حكمها فقط، بل في عوزاتها الاجتماعية التي عمقتها في المجتمع اليمني. لذا كان من بين التدابير السياسية البالغة الأهمية التي سعت إليها الثورة، "الإعلان عن إلغاء الفروق القبلية والدينية: المساواة بين الطوائف الدينية، وإلغاء هيمنة الزيديين على الشافعيين، وإلغاء عنصر التفرقة بين الزيود والشوافع.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أهمية السادة الزيديين، كانت آتية من انتمائهم إلى طائفة دينية إمامها الأعلى هو الملك نفسه. ففي التدبير المتخذ إذاً تحطيم لقاعدة النظام الإمامي ذاته"(45).

وبالفعل.. لقد كانت ثورة 26 سبتمبر أيلول، هي آخر مسمار دُق في نعش الحكم الإمامي القائم على نظرية الإمامة الزيدية، وابدأ حكم جمهوري جديد لا صلة له بالإمامة لا في الفكر الزيدي ولا حتى في الفكر السني، بيد أن هذا لا يعني سقوط الإمامة من فكر الكثير من الزيدية من الأسر الهاشمية، " لقد كان سقوط الإمامة كدولة ونظام بينما استمرت كفكرة ومنهج، حيث استطاعت القوى الإمامية عقب قيام الثورة أن تجمع صفوفها وتوحد كلمتها، والتفت كل الأسر والبيوت التي حكمت اليمن، وتلك التي كانت تنتظر دورها في الحكم والإمامة، وأخذت مجتمعة بشن حرب عسكرية ضد النظام الجمهوري"(46).

وقد ظل أنصار الإمامة الملكية يحاربون النظام الجمهوري، حتى حصار صنعاء واندحار القوات الإمامية في 8 فبراير 1968م، ولم يتبق من الإمامة الزيدية بعد ذلك سوى الفكرة التي ظلت راسخة عند بعض المنظمات والهيئات الزيدية وما تزال كذلك حتى اليوم، وقد كان ظهورها في السنوات الأخيرة بجلاء في فكر وأطروحات جماعة (الحوثي) في صعدة التي أعلنت التمرد على السلطة وخاضت معها عدة حروب خاسرة.

ومقابل هذا فإن كثيرين من الزيدية والأسر الهاشمية قد أيقنوا بالسقوط النهائي للإمامة، فقبلوا بالجمهورية غير الإمامية، وارتضوها حكماً بديلاً، والتحقوا بالمناصب الكبيرة والمواقع المهمة في مختلف المجالات.

ومن جهة أخرى، فإن تفجير ثورة 26 سبتمبر- أيلول، قد شارك في صنعها وإنجاحها جمع كبير من الزيدية من الهاشميين وغير الهاشميين ،لاسيما من حركة الضباط الأحرار، وهو ما يؤكد مرة أخرى فاعلية الدور الزيدي في الانقلاب على الإمامة الملكية المستبدة والفاسدة.

ويمكن استعراض أسماء بعض الشخصيات الزيدية التي كان لها دور في ثورة 26 سبتمبر 1962م، ومن أبرزهم الأسماء الآتية[47]:

- ملازم عبدالله محسن المؤيد
- ملازم حسين شرف الكبسي
- ملازم علي محمد الشامي
- ملازم عبدالوهاب الشامي
- ملازم محمد مطهر زيد
- ملازم أحمد الكبسي
- ملازم أحمد علي الوشلي
- ملازم يحيى الشامي
- ملازم أحمد الحوثي
- ملازم محمد الحمزي
- ملازم يحيى جحاف
- ملازم علي قاسم المؤيد
- ملازم حميد عزان
- ملازم أحمد مداعس
- ملازم حسين الرضي
- ملازم محمد الوادعي
- ملازم قاسم الأمير
- ملازم عبدالكريم الأمير
- ملازم محمد المأخذي
- ملازم شرف الشامي
- ملازم علي حسين الكبسي
- ملازم محمد الديلمي
- يحيى المتوكل
- عباس الموشكي
- أحمد مطهر زيد
- علي علاية
- محمد غالب الشامي
- حسن الشامي

ويمكن التأكيد على أن الثورة اليمنية ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالزيدية من جهتين:

الأولى: أن السبب الرئيس للثورة اليمنية الأولى والثانية، يتمثل في السعي إلى القضاء على الإمامة الزيدية واستبدالها بحكم آخر، مع اختلاف صورته في الثورة الدستورية عنه في ثورة 26 سبتمبر.

الثانية: أن لأتباع المذهب الزيدي دوراً في إشعال فتيل الثورة اليمنية، لاسيما الثورة الدستورية، سواءً أصحاب القناعة الفكرية منهم أم أصحاب المطامع السلطوية، ولولا المشاركة الزيدية لما كان للثورة أن تنجح.

المبحث السادس:

المشاركة الزيدية في الثورة الشبابية الشعبية السلمية عام 2011م

عندما انطلقت الثورات العربية الشبابية الشعبية السلمية في بعض الأقطار العربية أوائل العام 2011م ضد الأنظمة الاستبدادية الحاكمة، ابتداءً بثورة الشعب التونسي ضد حكم الرئيس زين العابدين بن علي، ثم ثورة الشعب المصري ضد حكم الرئيس محمد حسني مبارك، ثم ثورة الشعب الليبي ضد حكم الرئيس معمر القذافي ، وثورة الشعب السوري ضد الحكم الطائفي والرئيس بشار الأسد.

وبعد سقوط بن علي وحسني مبارك ، تفجرت الثورة الشبابية الشعبية السلمية في اليمن، بعد إخفاق جميع جهود المعارضة السياسية والقوى الاجتماعية والهيئات الشعبية في إصلاح منظومة الحكم، عبر الحوار السياسي الذي امتد لأعوام دون جدوى، وبعد أن تفاقمت الأزمات والصراعات والاختلالات التي تمر بها البلاد، وضاق الشباب المثقف المتعلم ومعه جميع القوى السياسية والاجتماعية بالأوضاع، ووصل الأمر إلى درجة اليأس من تغيير الأوضاع وإصلاحها والعبور إلى مستقبل أفضل ليمن جديد في ظل حكم ونظام الرئيس علي عبدالله صالح.

واشتركت في هذه الثورة مختلف القوى السياسية الفاعلة الممثلة بأحزاب اللقاء المشترك والفعاليات الاجتماعية والهيئات الشعبية والاتحادات والنقابات المهنية ورجال القبائل الكبيرة في البلاد وقيادات عسكرية بارزة في البلاد تتابع التحاقها بركب الثورة بعد أسابيع قليلة من تفجرها.

وبعيداً عن تفاصيل هذه الثورة الأخيرة واستعراض أحداثها وتطوراتها، فليس هذا موضوعنا، إلا أن الذي يهمنا هنا هو رصد المشاركة الزيدية في هذه الثورة والحضور البارز فيها للفكر الزيدي.

وقد تمثلت مشاركة الفكر الزيدية والحراك السياسي الزيدي في تيارين اثنين بارزين ، التيار السياسي الحزبي الممثل للزيدية في اليمن ، والتيار الحوثي.

أولاً: التيار السياسي الحزبي الممثل للفكر الزيدي.

وتمثل هذا التيار في حزبين اثنين ، الأول حزب الحق والآخر اتحاد القوى الشعبية ، وهما الحزبان اللذان انضويا منذُ وقت مبكر في التكتل السياسي المعارض المسمى بتكتل أحزاب اللقاء المشترك، والذي ضم الأحزاب الآتية:

- التجمع اليمني للإصلاح.
- الحزب الاشتراكي اليمني .
- التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري.

- حزب البعث العربي الاشتراكي.
- حزب الحق.
- اتحاد القوى الشعبية.

ويعد تكتل أحزاب اللقاء المشترك القوة الفاعلة والمؤثرة مع الشباب المعتصمين في الساحات في تفجير الثورة وتوجيه مسارها.

ومع قلة أعضاء وأنصار الحزبين الزيديين، إلا أن ارتباطهم بتكتل أحزاب اللقاء المشترك، ألغى اعتبار الحجم والعدد، وأفاد هذان الحزبان في إيجاد منبر قوي برزا من خلاله، واشترك هذان الحزبان في الحراك السياسي لأحزاب اللقاء المشترك فكان لهما أثراً في توجيه مسار الثورة والتأثير عليها قليلاً، وإبراز الرؤية الفكرية الزيدية لتغيير الأوضاع. في البلاد، وقد أصبح أمين عام حزب الحق الأستاذ حسن محمد زيد من أبرز قيادات اللقاء المشترك وقيادات الثورة، بل كان في الأسابيع الأولى للثورة هو الرئيس الدوري للمجلس الأعلى لأحزاب اللقاء المشترك، وظهر في وسائل الإعلام العربية والعالمية كثيراً متحدثاً باسم اللقاء المشترك، وفي بعض الحالات كان يتحدث وفق فكره الزيدي وفلسفته الزيدية للثورة.

ثانياً: التيار الحوثي.

ويعد هذا التيار الزيدي الأكثر إثارة للجدل في الساحة اليمنية، نظراً للسمة الثورية الشيعية التي يحملها، ولتمرده على سلطة الرئيس علي عبد الله صالح منذ سنوات طوال، بل خوضه لست حروب طاحنة مع السلطة السياسية والجيش اليمني ، خسر في أولها مؤسسه الفكري وزعيمه السياسي البارز حسين بدر الدين الحوثي2004م.

ويحتسب الباحثون على هذا التيار الزيدي أنه خرج كثيراً عن مسار الفكر الزيدي ومال إلى الفكر الشيعي الاثنى عشري، وتشبع بآرائه وأفكاره واتجاهاته، متأثراً بحزب الله والجمهورية الإسلامية الإيرانية والعلاقة الوثيقة التي تربط بين الطرفين، ومع إنكار التيار الحوثي لهذه التهمة وإصراره على انه إنما يحمل الفكر الزيدي فحسب فإن اللبس يظل قائماً .

وفي الحروب الست التي خاضها الحوثيون مع السلطة تمكنوا من بسط نفوذهم على أغلب مناطق محافظة صعدة وأجزاء أخرى صغيرة من محافظات أخرى، وخرجوا أكثر قوة ومنعة، وأكثر خبرة في حرب العصابات.

ومع تفجر الثورة الشبابية الشعبية السلمية في اليمن وخروج الشباب إلى الساحات، اقتنع الحوثيون الزيديون بهذا المنهج والأسلوب، ورموا السلاح جانباً – مؤقتا- والتحقوا بساحات

الحرية وميادين التغيير في المحافظات التي لهم فيها حضور خصوصاً في محافظتي صعدة وصنعاء، وتمكنوا من إنشاء تكتل شبابي سياسي سلمي خاص بهم التحم بشباب الساحات ونُصب الخيام فيها ونفذ الكثير من الأنشطة السياسية والثقافية المساندة للثورة الشبابية، وأعلنوا فيها عن أفكارهم الثورية المستلهمة من الفكر الزيدي، والتزموا بالخط السلمي للثورة المناقض لمنهجهم القتالي القديم وتحملوا معاناة التغيير السلمي.

وبهذه المشاركة والرضا بالنهج السلمي شكل الحوثيون إضافة نوعية للثورة الشبابية، وجنبوا البلد من فجوة خطيرة وحروب مدمرة خسرت بسببها البلاد الكثير من الخسائر المادية والبشرية وغيرها.

ومع إفادة الثورة الشبابية الشعبية السلمية من المشاركة الحوثية فيها، إلا أنهم أي الحوثيون استفادوا كثيراً، إذ انتقلت بهم من فصيل متمرد على السلطة وخارج عليها بالسلاح إلى تيار شبابي ثوري سلمي يؤمن بالتغيير السلمي للسلطة.

إلا أن الحوثيين لم يستمروا على سلميتهم تماماً أثناء الثورة الشعبية الشبابية، فإن تمكنهم من السيطرة على محافظة صعدة مركزهم الرئيس في البلاد بعد انسحاب السلطة السياسية والأمنية والتابعة للنظام منها، إثر تفجر الثورة الشعبية قد أسال لعابهم، فسعوا إلى الاستيلاء على محافظة الجوف ودخلوا في معركة قتالية مع حزب التجمع اليمني للإصلاح والقبائل الموالية له، دامت ما يقرب من ثلاثة أشهر، انتهت باتفاق على وقف الاقتتال بين الطرفين والصلح بينهما، بعد تمكن الإصلاح وقبائل الجوف من السيطرة على المحافظة وإيقاف التغلغل الحوثي فيها.

وهذا الحدث خلق توجساً شديداً عند مختلف الأطراف الداخلية والخارجية من نزعة الاستيلاء والسيطرة عند الحوثيين وضعف التوجه السلمي عندهم، وإمكان لجوئهم إلى السلاح للاستيلاء على مناطق أخرى من البلاد إذا سنحت لهم الفرصة.

ومثل هذا التوجه التوسعي من رغبة التوسع وسط النفوذ على بعض المناطق عند الحوثيين، لا ينطبق على الحزبيين السياسيين الزيديين المنخرطين في التكتل المعارض اللقاء المشترك.

ويمكن القول أن الحوثيين لم يكونوا على قناعة تامة بالثورة الشعبية السلمية التي ساهمت فيها مختلف الفصائل والاتجاهات الفكرية والسياسية، إذ لها أجندتها الخاصة ومشروعها الإمامي الخاص، الذي له الأولوية في أنشطتها، ولعل الثورة الشعبية لا تتيح لها أي فرصة مناسبة لإبراز مشروعها وخدمته، بل إنها ذوبته في إطار المشروع الثوري التغييري السلمي، مما جعل الحوثيين يمضون على مضض وليسوا على قناعة تامة بجدوى الثورة لافتراقها عن أجندتهم الخاصة بهم.

الخاتمة والنتائج:

أولاً: نتائج البحث:

توصل الباحث في خاتمة هذا البحث إلى النتائج الآتية:

1. يعد الفكر السياسي الزيدي فكراً فاعلاً ومؤثراً في مسار الحياة السياسية اليمنية منذُ قرون عدة، وله بصماته الواضحة في أغلب المراحل التاريخية لليمن وأوضاعها السياسية.
2. لقد وجد الفكر السياسي الزيدي اليمن أرضاً خصبة بماشهدته من حراك سياسي لتنزيل مفاهيمه السياسية وتطبيق بعض نظرياته الثورية، وعلى رأسها نظرية الخروج على الإمام الجائر.
3. تأثر المشهد السياسي اليمن لقرون طويلة بتفاعلات الفكر السياسي الزيدي ومشاركاته الفعالة واتجاهاته الثورية.
4. مع أن الفكر السياسي الزيدي قد تمكن من حكم اليمن لعدة قرون، إلا أنه في بعض محطاته قد تمكن من التحرر من ربقة السلطة والانطلاق نحو مربع المعارضة، معتمداً على منطلقاته الثورية ونظرية الخروج على الحكم الجائر.
5. ظهر أثر الفكر السياسي الثوري بوضوح في الثورات اليمنية المعاصرة التي تفجرت في ظل الحكم الإمامي لليمن، وكذا مؤخراً في العهد الجمهوري.
6. تجلى الفكر السياسي الزيدي بوضوح في الثورة الدستورية عام 1948م ضد حكم الإمام يحيى بن حميد الدين، وكان لها أثر واضح في توجيه مسارها، وهكذا في ثورة 26سبتمبر1962م التي أطاحت بالحكم الإمامي الزيدي في اليمن نهائيا.
7. يمكن القول أن الفكر السياسي الزيدي المستبد قد لعب دوراً فاعلاً ومؤثراً في إسقاط نظرية الإمامة الزيدية والقضاء عليها؛ لما شابها من انحراف، مستعيضاً عنها بالدولة الإسلامية القائمة على القيم السياسية والمبادئ الدستورية الإسلامية.
8. اندمج الفكر السياسي الزيدي مع الفكر السياسي السني في جهود الثورة الشبابية الشعبية السلمية عام2011م ضد نظام حكم الرئيس علي عبدالله صالح من خلال حزبي الحق واتحاد القوى الشعبية.
9. التحق الفصيل الزيدي المغالي بفكره السياسي المسمى بالحوثيين بركب الثورة الشبابية الشعبية السلمية، متخل عن السلاح والقتال مؤمناً بالتغيير الثوري، مع ما شاب مشاركته

من اختلاف وضعف في الوفاق مع شركائه فيها، ومحاولته استغلالها لخدمة مشروعه الإمامي الخاص.

ثانياً: توصيات الباحث:

يوصي الباحث بما يأتي:

1. يوصي الباحث بإنصاف الفكر السياسي الزيدي وإبراز الجوانب الإيجابية التي تميز بها، والفصل بينه وبين الفكر السياسي الشيعي الاثنى عشري، حيث إن الخلط بينهما يعد هضماً للفكر الزيدي.
2. يدعو الباحث الباحثين المهتمين بالفكر الإسلامي السياسي إجمالاً إلى دراسة الفكر السياسي الزيدي والاستفادة منه في إثراء الحياة السياسية المعاصرة في الجوانب الإيجابية منه.
3. يدعو الباحث المفكرين والمثقفين والسياسيين من الزيدية إلى صيانة الفكر السياسي الزيدي وحمايته من الفكر الاثنى عشري الذي يحاول غزوه وتمييعه والحفاظ على خصوصيته وذاتيته.
4. يوصي الباحث بالالتفات إلى مشكلة الفصيل الزيدي المغالي بفكره والعمل على استيعابه ونقله إلى دائرة العمل السياسي بعيداً عن العمل الثوري المسلح المنغلق على مشروعه الإمامي الخاص به.

الهوامش

([1]) د. أحمد قائد الصائدي: حركة المعارضة اليمنية في عهد الإمام يحيى بن محمد حميد الدين (1904- 1948م)، مركز الدراسات والبحوث اليمني: صنعاء، ودار الآداب: بيروت، ط1، 1403هـ/1983م، ص92.

([2]) محمد أحمد نعمان: الأطراف المعنية في اليمن، مؤسسة الصبان: القاهرة، د.ط، د.ت، ص46.

([3]) عبد الله عبد الوهاب الشماحي: اليمن الإنسان والحضارة، منشورات المدينة: بيروت، ط2، 1406هـ/1985م، ص195- 196.

([4]) د. أحمد قائد الصائدي: حركة المعارضة اليمنية في عهد الإمام يحيى، ص92.

([5]) حميد أحمد شحرة: مصرع الابتسامة سقوط مشروع الدولة الإسلامية في اليمن، 1938-1948م، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية: صنعاء، ط1، 1998م، ص27.

(6) محمد أحمد نعمان: الأطراف المعنية في اليمن، ص60- 61.

(7) زيد الوزير: محاولة لفهم المشكلة اليمنية، منشورات العصر الحديث، ط2، 1408هـ/1988م، ص87.

(8) المرجع السابق، ص89.

(9) عبد الله الشماحي: مصدر سابق، ص190.

(10) أشواق أحمد مهدي غليس: التجديد في فكر الإمامة عند الزيدية في اليمن، مكتبة مدبولي: القاهرة، ط1، 1417هـ/1997م، ص146.

(11) الشماحي، مصدر سابق، ص195.

(12) حميد شحرة، مصدر سابق، ص29.

(13) زيد الوزير، مصدر سابق، ص88.

(14) د. عبدالعزيز المقالح: من الأنين إلى الثورة، دار العودة: بيروت، ط1، 1988م، ص67.

(15) اليمن الإنسان والحضارة، ص224.

(16) المصدر السابق، ص225.

(17) في كتاب ثورة 1948م، كتاب ندوة مركز الدراسات والبحوث اليمني حول ثورة 1948م، دار العودة: بيروت، ط1، 1982م، ص424- 425.

(18) المصدر السابق، ص424.

(19) حميد شحرة: مصرع الابتسامة، ص148.

(20) الشماحي، ص225.

(21) شحرة، ص148.

(22) ص227.

(23) شحرة، ص162.

(24) ص241

(25) عبدالواسع يحيى الواسعي: ملحق لتاريخ اليمن في ذكر الحكومة الجديدة، مطبعة الحلبي: القاهرة، ط1، 1948م، ص3- 4.

(26) شاكر محمود خضير: الحركة الوطنية في اليمن الشطر الشمالي، 1918- 1962م، رسالة ماجستير غير مطبوعة، الجامعة المستنصرية، العراق، 1981م، 1401هـ، ص146.

([27]) محمد شوعي حسن الشرفي: ثورة عام 1948م في اليمن دراسة تاريخية: رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، جمادى الأولى، 1417هـ/أيلول 1996م، ص85.

([28]) أنظر تفاصيل إعدام هؤلاء في: علي بن علي صبرة: شهداء ثورة 1948م، في كتاب ثورة 1948م، ص617- 623.

([29]) شحرة، ص140.

([30]) الصائدي: حركة المعارضة اليمنية، ص186.

([31]) المصدر السابق، ص186- 187.

([32]) نفسه، ص199.

([33]) قادري أحمد حيدر: المثقفون وحركة الأحرار الدستوريين، مركز الدراسات والبحوث اليمني: صنعاء، ط1، أبريل 2006م، ص79.

([34]) أنظر: ملحق الميثاق الوطني المقدس في كتاب ثورة 48م، ص555- 557.

([35]) قادري أحمد حيدر: مصدر سابق، ص76.

([36]) يحيى الشامي: في كتاب ثورة 48م، ص331.

([37]) د. عبدالعزيز المقالح: في كتاب ثورة 48م، ص428.

([38]) قادري أحمد حيدر: مصدر سابق، ص79- 80.

([39]) زير الوزير: محاولة لفهم المشكلة اليمنية، ص89.

([40]) المصدر السابق، ص98.

([41]) أسرار ووثائق الثورة اليمنية: إعداد لجنة من تنظيم الضباط الأحرار، دار العودة: بيروت، ودار الكلمة؛ صنعاء، 1978م، ص225.

([42]) المصدر السابق، ص75.

([43]) قادري أحمد حيدر: ثورة 26 سبتمبر بين كتابة التاريخ وتحولات السلطة والثورة، 1962- 1970م، مركز الدراسات والبحوث اليمني، ط1، يوليو 2004م، ص136.

([44]) أسرار ووثائق الثورة اليمنية، ص56.

([45]) محمد سعيد العطار: أبعاد الثورة اليمنية: التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن، المطبوعات الوطنية الجزائرية، ط1، 1965م، ص305.

([46]) عبد الفتاح البتول: خيوط الظلام: عصر الإمامة الزيدية في اليمن، 284- 1382هـ، مركز نشوان الحميري للدراسات والنشر، ط1، 1428هـ/2007م، ص344.

([47]) أنظر تفاصيل أدوار هذه الأسماء في كتاب: أسرار ووثائق الثورة اليمنية.

المراجع

1. أحمد قائد الصائدي: حركة المعارضة اليمنية في عهد الإمام يحيى بن محمد حميد الدين(1904_1948م)، مركز الدراسات البحوث اليمني: صنعاء ودار الآداب.
2. أسرار ووثائق الثورة اليمنية: إعداد لجنة من تنظيم الضباط الأحرار، دار العودة: بيروت، ودار الكلمة؛ صنعاء، 1978م.
3. أشواق أحمد مهدي غليس: التجديد في فكر الإمامة عند الزيدية في اليمن، مكتبة مدبولي: القاهرة، ط1، 1417ه، 1997م.
4. حميد أحمد شحرة: حركة المعارضة اليمنية في عهد الإمام يحيى.
5. زيد الوزير: محاولة لفهم المشكلة اليمنية، منشور العصر الحديث، ط2,1408ه\1988م.
6. عبدالله عبد الوهاب الشماحي: اليمن الإنسان والحضارة، منشورات المدينة: بيروت، ط2، 1406ه\1985م.
7. عبد العزيز المقالح: من الأنين إلى الثورة ، دار العودة: بيروت، ط1، 1988م.
8. عبد الفتاح البتول: خيوط الظلام: عصر الإمامة الزيدية في اليمن، 284_1382ه، مركز نشوان الحميري للدراسات والنشر، ط1، 1428
9. عبد الواسع يحيى الواسعي: ملحق لتاريخ اليمن في ذكر الحكومة الجديدة، مطبعة الحلبي: القاهرة، ط1، 1948م.
10. علي بن علي صبرة: شهداء ثورة 1948م، في كتاب ثورة 1948م.
11. قادري أحمد حيدر: ثورة26 سبتمبر بين كتابة التاريخ وتحولات السلطة والثورة، 1962_1970م، مركز الدراسات والبحوث اليمني، ط1، يوليو2004م.
12. قادري أحمد حيدر: المثقفون وحركة الأحرار الدستوريين، مركز الدراسات والبحوث اليمني: صنعاء، ط1، أبريل 2006م.
13. محمد أحمد نعمان: الأطراف المعنية في اليمن، مؤسسة الصبان: القاهرة، د.ط، د.ت.
14. محمد سعيد العطار: أبعاد الثورة اليمنية: التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن، المطبوعات الوطنية الجزائرية، ط1، يوليو2004م.
15. محمد شوعي حسن الشرفي: ثورة عام1984م، في اليمن دراسة تاريخية: رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، جمادى الأولى، 1417ه\أيلول 1996م.
16. كتاب ثورة 1948م، كتاب ندوة مركز الدراسات والبحوث اليمني حول ثورة 1948م، دار العودة: بيروت، ط1، 1982م.